عمان تصدر شهادات بقيمة 110 ملايين ريال عماني

مسقط ـ كونا: أصدرت سلطنة عمان أمس شهادات ايداع بقيمة 110 ملايين ريال عماني وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني ان متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,07٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,08٪. وأشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الـ 13 من شهر يونيو المقبل. وأوضحت ان سعر الفائدة على عمليات اعادة الشراء للفترة من الـ 16 من شهر مايو الجاري حتى الـ 22 من الشهر نفسه هو 1٪. وتعد شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 168 عقاراً

تداول 248 عقاراً خاصاً بقيمة 55,7 مليون دينار و48 عقاراً استثمارياً بـ 29 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 29 ابريل الماضي الى 3 مايو الجاري أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 22 الى 26 ابريل الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 248 عقارا بمبلغ قدره 55,7 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 48 عقارا بقيمة 29 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارا واحدا بمبلغ قدره 4 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الحرفي عقارا واحدا بقيمة 280 ألف دينار ولم يشهد عقار الشريط الساحلي والمخازن والمعارض أي تحرك خلال هذه الفترة.

وجاء في الإحصاءات ان إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 29 ابريل الماضي الى 3 مايو الجاري بلغ 298 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 216 عقارا وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 82 عقارا، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 63 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.

وجاء في إحصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 18 عقارا، واستقر مؤشر العقار التجاري بواقع عقار واحد وارتفع العقار الحرفي بواقع عقار واحد واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقار المعارض وانخفض الشريط الساحلي بواقع صفر عقار خلال هذه الفترة.

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 29 ابريل الماضي الى 3 مايو الجاري فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 5 عقارات بمبلغ قدره 918 الف دينار ولم يشهد العقار الاستثماري أو التجاري أو المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 5 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 17 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 12 عقارا.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع 11 عقارا وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد لعقارات الاستثماري واستقر المؤشر بواقع صفر عقار بالنسبة لعقارات التجاري والمخازن خلال هذه الفترة.

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 29 ابريل الماضي الى 3 مايو الجاري حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 168 عقارا تداول منها 154 عقارا في العقار الخاص و14 عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 41 عقارا تداول منها 30 عقارا في العقار الخاص و11 عقارا في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 34 عقارا تداول منها 30 عقارا في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة من خلال تداول 25 عقارا تداول منها 12 عقارا في العقار الخاص و11 عقارا في العقار الاستثماري وعقارا واحدا في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظى المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الخامسة من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 19 عقارا تداول منها 11 عقارا في العقار الخاص و8 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظى المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة السادسة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تدول 11 عقارا تركزت جميعها في العقار الخاص ولم تحظى المحافظة بأي تداولات عقارية في الوكالات العقارية خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والاستثمارية وانخفاض عقارات الشريط الساحلي واستقرار المعارض خلال أسبوع

298 عقاراً إجمالي العقود العقارية بارتفاع 82 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	معارض	مخازن
العاصمة (1)	11	8	0	0	0	0
حولي (2)	30	11	0	0	0	0
الفروانية (3)	12	11	1	1	0	0
مبارك الكبير (4)	30	4	0	0	0	0
الأحمدي (5)	154	14	0	0	0	0
الجهراء (6)	11	0	0	0	0	0
المجموع	248	48	1	1	0	0

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0
الفروانية (3)	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	2	0	0	0	0
الاحمدي (5)	2	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	5	0	0	0	0

18 صفقة قيمتها 30,3 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 29 ابريل الماضي الى 3 مايو الجاري عن 18 صفقة مليونية بقيمة 30,3 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 4 صفقات تمت في العقار الخاص و14 صفقة تمت في العقار الاستثماري.

اما الـ 18 صفقة الاستثمارية فقد كانت عبارة عن 8 مكاتب على مساحات 494,76 مترا لكل مكتب وبقيمة تتراوح بين 1,2 و1,3 مليون دينار للمكتب الواحد بمنطقة الشرق وبناية مساحتها 1121 مترا بقيمة 2,5 مليون دينار كائنة بمنطقة ابرق خيطان وارض مساحتها 1623 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة في منطقة الفروانية وأرض مساحتها 1417 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة بمنطقة الفروانية وبناية مساحتها 838 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة بمنطقة الفروانية وبناية مساحتها 750 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة بمنطقة الفروانية وبناية مساحتها 750 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار كائنة بمنطقة خيطان.

اما الـ 4 صفقات التي تمت في العقار الخاص فكانت عبارة عن بيت مساحته 1000 متر بقيمة مليون دينار كائن بمنطقة النزهة وأراض مساحتها 1680 مترا بقيمة 2,4 مليون دينار كائنة بمنطقة الصديق واراض مساحتها 3600 متر بقيمة 4,9 ملايين دينار كائنة بمنطقة حطين وبيت مساحته 400 متر بقيمة 2,8 مليون دينار كائن بمنطقة سعد العبدالله.

بعد النجاح في إطفاء خسائر وتطوير أعماله

«بيتك ـ ماليزيا» يحقق 23 مليون رينجت أرباحاً للربع الأول

حقق بيت التمويل الكويتي الماليزي (بيتك ـ ماليزيا) أرباحا للربع الأول من العام الحالي بلغت 23 مليون رينجت ماليزي، فيما وصلت ودائع العملاء الى 4,7 مليارات رينجت بنهاية الفترة المذكورة، فيما حقق البنك نتائج جيدة في باقي المؤشرات، ووصل معدل كفاية رأس المال الى 18٪. وتأتي أرباح الربع الأول لـ «بيتك ـ ماليزيا» استمرارا لمرحلة من النمو، حيث بلغت الأرباح التشغيلية بنهاية العام الماضي 52,5 مليون رينجت، مما يدعم فرص البنك في بناء مركز مالي جيد معتمدا على أرباح تشغيلية متنامية، ويعزز فرص التوسع في مجالات عمله، في بيئة تشغيلية تتسم فيها خدمات الصيرفة الاسلامية بتحقيق أعلى معدلات النمو على مستوى قارة آسيا والعالم. ويعتبر العام الحالي انطلاقة جديدة في مسيرة «بيتك ـ ماليزيا» استطاع فيها ان يطفئ الخسائر في قرار استراتيجي اتخذته الإدارة العليا على حسابات سابقة تمهيدا لانطلاقة البنك نحو مرحلة جديدة، استطاع ان يطور فيها آليات ووسائل عمله، ليتم التركيز على أسواق متعددة تشمل شرائح متنوعة من العملاء، واستمر التوسع الجغرافي في مناطق متباينة من حيث الأنشطة الاقتصادية داخل ماليزيا، مع التركيز على ابراز العلامة التجارية وتقديم خدمات نوعية موجهة بشكل خاص للأفراد بغرض استقطاب حصة مناسبة في سوق التجزئة والاستفادة من الاقبال على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في السوق الماليزي.

العيسى: مبيعات «الشامل» تخطت حاجز 140 مليون دينار

قال رئيس مجلس ادارة شركة الشامل الدولية القابضة يوسف شملان العيسى انه بالرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية في المنطقة والمنافسة العالية وغير المنظمة، تمكنت الشركة من تحقيق جملة من الانجازات من خلال اتخاذ العديد من المبادرات الإستراتيجية التي تواكب مثيلاتها من الشركات العالمية المتخصصة في مجال خدمات السياحة والسفر.

وأوضح العيسى خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت يوم الاربعاء الماضي أن مبيعات الشركة تخطت حاجز 140 مليون دينار وهي تمثل زيادة مقدارها 3 ملايين دينار مقارنة بالعام المنصرم، بالإضافة الى تطوير أدائها وتحسين عملياتها المتعلقة بثلاثة محاور وهي: العنصر البشري، نظم المعلومات والتكنولوجيا، والأنظمة الإجرائية ولوائح الحوكمة الداخلية.

وبين العيسى أن شركة الشامل استطاعت تجدد عقد الشراكة مع كارلسون واجونلت ترافل (CWT) لمدة خمس سنوات قادمة والتي تغطي أسواق الكويت والامارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية، تقوم شركة الشامل بتوفير خدمات واسعة للعملاء الدوليين والمحليين مع أعلى درجات الخدمة المهنية والالتزام بما يتلاءم وسياسات السفر الخاصة بالشركات. وتابع العيسى كلمته عن الانجازات بالإشارة الى نمو صافي أرباح الشركة في عام 2011 بنسبة 100٪ مقارنة بالعام السابق، حيث وصل الى 1,2 مليون دينار في العام 2011 اي بمعدل 17,9 فلسا للسهم الواحد، وارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية إلى 7,5 ملايين دينار بزيادة مقدارها 12٪ مقارنة بالعام السابق، وكذلك ارتفع صافي النقد من عمليات التشغيل ارتفاعا ملحوظا إلى 1,5 مليون دينار بنسبة 33٪ مقارنة بالعام السابق.

واضاف ان مجموع موجودات شركة الشامل في نهاية عام 2011 بلغ 14 مليون دينار، بتغيير لا يكاد يذكر مقارنة بنهاية عام 2010، ولكن من جهة أخرى ارتفع مقدار النقد والأرصدة لدى البنوك الى 1,3 مليون دينار كويتي بزيادة مقدارها 41٪ مقارنة بالعام السابق، كما ارتفعت حقوق المساهمين بمقدار 9٪ من 8,7 ملايين دينار بنهاية عام 2010 الى 9,4 ملايين دينار بنهاية عام 2011.

يوسف العيسى

قطر تنتج النفط حالياً بكامل طاقتها

قال وزير الطاقة والصناعة القطري محمد بن صالح السادة للصحافيين على هامش مؤتمر في العاصمة الكورية سيئول ان بلاده تنتج النفط بكامل طاقتها الإنتاجية في ظل الالتزام بحصص منظمة أوبيك. وأشار إلى ان الإنتاج النفطي القطري مشتملا على المكثفات يتراوح بين 1,45 و1,50 مليون برميل يوميا، في الوقت الذي تسعى فيه قطر إلى رفع إنتاجها من المكثفات تدريجيا خلال السنوات القادمة ليتجاوز إنتاج النفط. وكان إنتاج أوبيك من النفط قد واصل الارتفاع الشهر الماضي، وتبعا لمسح أجرته وكالة «داو جونز» الإخبارية فقد ارتفع الإنتاج 115 ألف برميل/يوم من مارس إلى 31,820 مليون برميل لكل يوم، وذلك على الرغم من بقاء سقف الإنتاج الرسمي عند 30 مليون برميل لكل يوم.

تراجع متوسط أسعار النفط لأقل من 100 دولار للبرميل خلال الفترة الأخيرة يثير القلق في أوساط سوق النفط العالمي

«بيتك للأبحاث»: 106 دولارات متوسط أسعار النفط للعام 2012

ذكر التقرير الشهري الذي تعده شركة «بيتك للأبحاث»، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، أن تراجع متوسط أسعار النفط لأقل من 100 دولار للبرميل خلال الفترة الأخيرة، يثير القلق في أوساط سوق النفط العالمي، لاسيما مع وجود العديد من المؤشرات السلبية التي تخيم على الأسواق وتثير الشكوك بشأن بقاء استمرار ارتفاع الأسعار، أبرزها تفاقم أزمة الديون في بعض الدول الأوروبية، وتباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي، فضلا عن ارتفاع المخزون لدى الولايات المتحدة الأميركية، لافتا في هذا الصدد إلى تراجع الاستهلاك الشهر الماضي.

وتوقع التقرير أن يبلغ متوسط سعر النفط خلال العام الحالي 106 دولارات، ليتراجع إلى 104 دولارات للعام 2013، مبينا أن أسواق النفط الخام بدأت تظهر علامات الضعف، مع بلوغ سعر خام غرب تكساس الوسيط أقل من 100 دولار للبرميل منذ 4 مايو 2012 مقارنة بمتوسط سعره البالغ 103,3 دولارات للبرميل في أبريل 2012. جاء ذلك بعد أن ساءت أزمة الدين في أوروبا مع سعي اليونان لتشكيل حكومة، وتكلفة التأمين ضد إخلال اسبانيا بسداد دينها الذي قفز إلى رقم قياسي. كما أن النمو الصناعي الذي جاء دون التوقعات في الصين (أبريل 2012: +9,3٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي) قد أضاف إلى مخاوف تخفيض استهلاك الوقود حيث ان الصين هي الدولة الوحيدة الأكثر أهمية بالنسبة لمنتجات السلع وذلك في ضوء حصتها المرتفعة نسبيا من الاستهلاك العالمي في معظم السلع.

ومن المتوقع أن تستهلك الصين نحو 10,2 ملايين برميل يوميا من النفط في عام 2012، أو ما يعادل 11,5٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط.

بالإضافة إلى ذلك، ينظر إلى التباطؤ العام في معدل تعافي الاقتصاد العالمي مع التزايد المطرد لمخزون النفط الخام في الولايات المتحدة الأميركية على أنها علامات لانخفاض الطلب على النفط، الأمر الذي أسهم بدوره في انخفاض الأسعار، فقد ارتفع مخزون النفط الخام الأميركي كما في 4 مايو 2012 بواقع 3,7 ملايين إلى 379,5 مليونا وهو أعلى مستوى منذ عام 1990، وستؤدي أي مؤشرات تتسبب في زيادة تجنب المخاطر إلى المزيد من انخفاض أسعار النفط، وبذلك فإن أي إشارة إلى دورة جديدة لتخفيض كميات الإنتاج قد تؤدي إلى تدني سوق النفط.

أوبيك: الإنتاج والاحتياطي التقديري (بالألف برميل يوميا)

	أبريل 2012	مايو 2012	التغير شهريا	الاحتياطي التقديري
الجزائر	1,240	1,250	–10	1,400
أنغولا	1,715	1,700	+15	2,050
الإكوادور	485	490	–5	500
إيران	3,275	3,385	–110	4,000
العراق	2,885	2,805	+80	2,750
الكويت	2,720	2,680	+40	2,650
ليبيا	1,350	1,250	+100	1,785
نيجيريا	2,135	2,095	+40	2,500
قطر	795	810	–15	900
السعودية	9,820	9,705	+115	12,000
الإمارات	2,650	2,610	+40	2,650
فنزويلا	2,335	2,320	+15	2,400
إنتاج أوبيك الكلي 2012	31,405	31,100	+305	35,585
إنتاج أوبيك الكلي 2011	28,520	28,295	+225	32,835

المصدر: بلومبرغ، بيتك للأبحاث

الطلب العالمي على النفط

وبيّن التقرير أن إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط انخفض بواقع 0,7٪ مقارنة بالشهر الماضي ليصل إلى 87,7 مليون برميل يوميا في أبريل 2012، ويرجع ذلك إلى تباطؤ الطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وخصوصا في أوروبا وشمال أفريقيا، وتعتبر أزمة أوروبا هي السبب وراء الانخفاض الضخم في استخدام قارة أوروبا للنفط. كما أن ذلك الانخفاض لا يقتصر على الاقتصادات الصغيرة، بل يشمل الاقتصادات الكبيرة أيضا مثل مجموعة الدول الأوروبية الأربع الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة). وقد تقلص استهلاك النفط إلى 13,5 مليون برميل يوميا في أبريل 2012 وذلك للشهر السابع على التوالي، وقد نتج ذلك عن الأسباب الآتية: (1) الطلب المنخفض في الوقود الصناعي نظرا لضعف النشاط الصناعي، (2) تقلص وقود المواصلات نظرا للأسعار المرتفعة نسبيا على خلفية الضرائب الباهظة، وستحدد تطورات أزمة الدين النظرة المستقبلية لاستهلاك النفط في أوروبا على المدى القصير.

ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط إلى 88,9 مليون برميل يوميا و90 مليون برميل يوميا لعامي 2012 و2013 على الترتيب، فمن المتوقع أن يتحرك الطلب بفعل النمو السكاني، وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الأنشطة الاقتصادية، وسيستمر قطاع المواصلات في تشكيل القوة الدافعة الرئيسية للطلب حيث سيظل النفط المصدر الرئيسي للوقود على الرغم من تطور الأنواع الأخرى من الطاقة المتجددة. وستظهر الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمو الاستهلاك العالمي للنفط بشكل كامل خلال العامين القادمين بصفة أساسية كما أن الطلب القوي في الأسواق الناشئة كالصين والهند وروسيا والبرازيل والمكسيك وأجزاء أخرى من أميركا الجنوبية وآسيا وأفريقيا سيعمل على رفع مستوى الطلب على النفط.

عرض النفط العالمي

وبيّن التقرير أن إجمالي عرض النفط العالمي ارتفع في أبريل 2012 بواقع 0,6 مليون برميل يوميا ليصل إلى 89,5 مليون برميل يوميا، ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج النفط من الدول الأعضاء في منظمة أوبيك بين زيادة بسيطة في إنتاج النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبيك. وقد بلغ متوسط إجمالي إنتاج النفط الخام من الدول الأعضاء في منظمة أوبيك 31,4 مليون برميل يوميا في أبريل 2012، أي بزيادة قدرها 0,3 مليون برميل يوميا عن الشهر الماضي، كما شهد إنتاج النفط الخام في العراق وليبيا والمملكة العربية السعودية ونيجيريا وأنجولا ارتفاعا خلال الشهر، في حين انخفض إنتاج الخام الإيراني بواقع 110 آلاف برميل يوميا. وتعتبر الدول الأعضاء في منظمة أوبيك بمثابة المنتجين «المسيطرين» في السوق العالمي لأن منظمة الأوبيك هي الوحيدة التي تمتلك فائضا أو «قدرة احتياطية على إنتاج النفط».

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن الانخفاض المتوقع في إنتاج إيران بواقع 500 ألف برميل يوميا في عام 2012 مع ارتفاع ذلك المقدار بواقع 200 ألف برميل يوميا في عام 2013 سيعوضه زيادة الإنتاج في الدول الأخرى الأعضاء في منظمة أوبيك. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط القدرة الإنتاجية الاحتياطية لمنظمة أوبيك 2,8 مليون برميل يوميا في عام 2012، وأن يرتفع ذلك المتوسط إلى 3,5 ملايين برميل يومي في عام 2013.

وذكر التقرير انه من المتوقع أن يرتفع العرض العالمي للنفط إلى 89,2 مليون برميل يوميا في عام 2012، أي بزيادة قدرها 0,9 مليون برميل يوميا عن السنة الماضية، كما أن التغير في ميزان العرض والطلب يعكس الزيادة في تكوين مخزون النفط بعد خفض المخزون المملوك للحكومات بشكل منسق في الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتنتج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 24,9٪ تقريبا من إجمالي معروض النفط العالمي، وتنتج الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة 75,1٪ منه، وتضم تلك الدول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك).